

المحور الخامس : سعر الصرف العملة :

إن تنامي النشاط التجاري بين البلدان - لكل دولة عملة وطنية - أدى إلى ولادة ما يسمى سعر الصرف الأجنبي ويعتبر سعر الصرف العنصر الفعال في الاقتصاد الدولي.

أولاً: مفهوم سعر الصرف :

- تعريف سعر الصرف:

يقصد بسعر الصرف هو نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وهكذا تعد إحدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها، كذلك يعرف سعر الصرف على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم .

- أشكال سعر الصرف:

لسعر الصرف أشكال متعددة يتميز بها، لكل منها مدلولها واستعمالها الخاص بها، من سعر الصرف الاسمي ، سعر الصرف الحقيقي ، و سعر الصرف الفعلي.

✓ سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمة العملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء و بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. و يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما. و لهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجاري الرسمية، وسعر الصرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية. وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد .

✓ سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة و هو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم. فمثلا ارتفاع مدا خيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن

ارتفعت مداخلهم الاسمية بنسبة عالية. فلو أخذنا بلدين كالجائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{1 \$ /Pus} = \frac{TCN \times Pus}{Pdz}$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الاسمي.

Pus : مؤشر الأسعار بأمريكا.

Pdz : مؤشر الأسعار بالجزائر.

تعطينا $1\$ / P_{us}$ القوة الشرائية للدولار أمريكي في أمريكا، أما TCN/P_{dz} فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر. وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر. وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.

✓ سعر الصرف الفعلي:

سعر الصرف الفعلي هو عبارة عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما. وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية. وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى. ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز " LASPEYRES " للأرقام القياسية.

✓ سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية. ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية :

$$100 \times \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_t^p / p_t^r)}{(p_0^p / p_0^r)} \sum_p Z_p = TCRE = \sum_p \frac{X_0^p (e^{pr})_t / X_0^p (e^{pr})_0}{(p_0^p / p_0^r) / (p_t^p / p_t^r)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p IRR_{pr} \times 100$$

حيث:

p_t^p و p_0^p : مؤشر أسعار الدولة في سنتي القياس P والأساس على التوالي.
 p_t^r و p_0^r : مؤشر أسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.
 $IRER_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.
- تسمية أسعار العملات الأجنبية:

هناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر .

✓ **التسعير المباشر (التسمية الكمية) :**

هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية ، وفي الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة (التسعير المباشر) .
وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا في المركز المالي في لندن بقياس الجنيه الإسترليني كما يلي: 1 دينار جزائري (DZD) = 0.0072 يورو (EUR)

✓ **التسعير غير المباشر (التسمية السعرية):**

أما التسعير غير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر .

يقاس الدولار الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار الجزائري كما يلي :

$$1 \text{ دولار أمريكي (USD)} = 114.9892 \text{ دينار جزائري (DZD)}.$$

نستخلص مما سبق أن :

$$\frac{1}{\text{التسمية الكمية}} = \text{التسمية السعرية}$$

$$\text{و } \frac{1}{\text{التسمية السعرية}} = \text{التسمية الكمية}$$

-نظام تسمية أسعار العملات في الجزائر:

تتبع الجزائر نظام التسمية السعرية حيث تسمى وحدة العملة الأجنبية بعدد وحدات من العملة المحلية و هذا كمايلي:

الجدول رقم : سعر العملات الأجنبية في السوق الرسمية مقابل الدينار الجزائري للفترة 19 - 23 افريل 2018:

العملة	الرمز	سعر البيع	سعر الشراء
الأورو	EUR	140.6846	140.6319
الدولار الأمريكي	USD	141.0270	140.9970
الجنيه الاسترليني	GBP	161.5592	161.5380

-طريقة تسمية أسعار العملات الأجنبية في أسواق العملات الأجنبية الدولية:

يوجد طريقتين و هما:

- الطريقة الأوروبية:

حيث أن العملة التي تسمى هي الدولار الأمريكي و السعر الذي يعطى هو سعر الدولار فمثلا:

$$1S = 109.090 \text{ Yen}$$

$$1S = 0.8248 \text{ EUR}$$

و تبين هذه الطريقة كم يساوي الدولار الواحد من وحدات العملات الأجنبية.

و تعرض هذه الأسعار على شاشا التعامل كمايلي:

$$\text{USD/ EUR} = 0.8248$$

$$\text{USD/ Yen} = 109.090$$

$$\text{USD/ GBP} = 0.7258$$

- الطريقة الأمريكية:

حيث ان العملة التي تسمى هي العملة الأجنبية و السعر الذي يعطى هو الوحدة الواحدة من هذه العملة بالدولار الأمريكي، فمثلا:

EUR /USD= 1.1349

GBP/USD=1.8990

حيث نجد ان كل يورو يعادل 1.1349 دولار أمريكي.
و أن كل جنيه إسترليني يعادل 1.899 دولار أمريكي.

- خصائص تسمية أسعار العملات الأجنبية :

✓ السرعة و عدم التباطؤ في إعطاء الأسعار:

إذ يجب على البنك مسمي الأسعار إعطاء السعر بسرعة و بدون تردد حتى لو كانت الأسعار في السوق في حالة تذبذب وعدم ثبات، كما أن معطي الأسعار يستطيع تغييرها طالما لم يتم الاتفاق عليها بشكل نهائي .

✓ الهامش الضيق بين سعر الشراء و البيع:

نقصد بالهامش الفرق بين سعر الشراء و سعر البيع و الذي يمثل الربح بالنسبة لمسمي الأسعار، و من ميزات التسمية الجيدة للأسعار أن يكون الهامش ضيق و هذا طالما يكون مقرونا بعدم معرفة اتجاه التعامل بالنسبة للطرف الآخر.

✓ الرغبة في التعامل حسب الأسعار المسماة :

الجهة المسمية للأسعار عليها الالتزام بهذه الأسعار طالما أن الكميات المعروضة أو المطلوبة ضمن المبالغ المتعارف عليها .

ثانيا: وظائف سعر الصرف :

يقوم سعر الصرف بعدة وظائف ، سنوجزها كآآتي :

- **وظيفة قياسية :** حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

- **وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الإستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار

المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة ، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار.

- وظيفة توزيعية : أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي ، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية ، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

ثالثا: العوامل المؤثرة في سعر صرف العملة :

تتعرض أسعار صرف عملات الأقطار المختلفة إلى تقلبات مستمرة مسببة في ذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية الدولية، ويمكن الإشارة إلى أهم العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تغير سعر الصرف :

✓ **التغير في قيمة الصادرات و الاستيرادات:** فإذا تحقق فائض في الحساب الجاري لدولة ما يرتفع الطلب على العملة، وبذلك يرتفع سعر صرفها، ويحدث العكس في حالة حدوث عجز فإن سعر الصرف ينخفض.

✓ **تغير معدل التضخم:** إن ارتفاع معدل التضخم يتطلب اتخاذ إجراءات نقدية أو مالية للحفاظ على قيمتها مرتفعة (العملة) وفي حالة غياب هذه الإجراءات فإن الأمر يتطلب تخفيض قيمة العملة.

✓ **التغير في معدلات الفائدة المحلية :** ان الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية سوف تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي.

✓ **التغير في معدلات الفائدة الأجنبية:** إن ارتفاع معدلات الفائدة لدى الأقطار الأخرى ستحفز المستثمرين على استبدال عملتهم بعملات تلك الأقطار و ذلك ما يزيد الطلب على العملات الأجنبية.

✓ **التدخلات الحكومية :** و يحصل هذا عندما يتدخل البنك المركزي من اجل تعديل سعر صرف العملة حينما لا يكون ملائم مع سياسته المالية و الاقتصادية.

✓ **العوامل السياسية و العسكرية :** الاستقرار السياسي في دولة ما، يجلب رؤوس الأموال أما الاضطرابات وعدم الاستقرار في دولة ما يحجم رؤوس الأموال عن التوجه إليها.

رابعاً: أنظمة سعر الصرف :

يتحدد سعر الصرف بطرق مختلفة أهمها:

-سعر الصرف الحر:

و يتحدد هذا السعر وفقاً لتفاعل الطلب على العملة مع عرضها في الأسواق الأجنبية، وهو سعر عائم تتحكم فيه عوامل العرض و الطلب.

✓ **المزايا:** - التكيف التلقائي نحو الاختلالات في أسعار الصرف و الناتجة عن الاختلالات في ميزان المدفوعات. - عدم حاجة الدولة للاحتفاظ بأرصدة من العملة الأجنبية للمحافظة على سعر صرف توازني للعملة الوطنية.

✓ **يؤخذ :** - التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف و التي قد تحصل خلال فترة قصيرة جداً مما يعرض المصدرين و المستوردين لمخاطر هذه التقلبات.

- سعر الصرف الثابت :

يتم تحديد سعر الصرف من قبل السلطات النقدية المختلفة و التي قد تأخذ بالاعتبار عوامل العرض و الطلب أو تحمل هذه العوامل ، وسعر الصرف المحدد بهذه الطريقة هو سعر الصرف الرسمي.

✓ **المزايا:** عدم تقلب أسعار الصرف و بالتالي ثبات حجم التجارة الوطنية .

✓ **المأخذ:** ضرورة احتفاظ الدولة باحتياطات من العملة الأجنبية للمحافظة على سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية .

- سعر الصرف المدار :

و هو أسلوب وسط بين الأسلوبين السابقين بحيث لا يظل سعر الصرف ثابت و لا يسمح له بالتحرك بشكل مطلق كما هو الحال في سعر الصرف الحر ، و يتم تحديد سعر الصرف من قبل السلطات النقدية المختلفة بحيث لا تحمل عوامل العرض و الطلب على العملات فتراعي هذه التغيرات عند تحديدها لسعر الصرف و بذلك لا يظل هذا السعر ثابتاً لفترات طويلة .

خامسا: نظريات تحديد سعر الصرف :

النظريات التي تحدد أسعار الصرف هي :

- **النظرية الكمية:** تتخلص نظرية الكمية في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تغيير في معامل التبادل الدولي - إذن نقص في الصادرات وبالتالي إلى ميزان حسابي غير موافق. عامل كمية النقود يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.

-**نظرية الأرصد:** القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها.

في حالة أن الرصيد موجبا فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية - أما إذا كان الميزان غير موافق فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية وعلى انخفاض قيمتها الخارجية.

-**نظرية تعادل القوى الشرائية:** أن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة إنما يتوقف على المقدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية أي على العلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى.

-**نظرية الإنتاجية:** تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة الدولة تتحدى على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي.